



مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية

Kirkuk University Journal Humanity Studies

ISSN (Print): 1992-1179 | ISSN (Online): 3107-3360

kujhs.uokirkuk.edu.iq



Volume 21 • Issue 2 • June 2026

المجلد 21 • العدد 2 • حزيران 2026



The Struggle for the Office of Amir al-Umara and Its Impact on the Second Abbasid Period (232–334 AH / 847–945 CE)

Lect. Dr. Awatif Ajaj Suleiman
Kirkuk Directorate of Education, Iraq.
awafef76ajaj@gmail.com

معلومات البحث	
تاريخ الاستلام 06/03/2026	Abstract : This study examines the phenomenon of competition for the office of <i>Amīr al-Umarā'</i> during the second Abbasid era (232–334 AH / 847–945 CE) as a key indicator of the transformation in the structure of political authority and its direct repercussions on the fate of viziers and the stability of the administrative apparatus. The growing influence of military commanders—particularly the Turkish leaders—contributed to weakening caliphal authority and turning the office of <i>Amīr al-Umarā'</i> into the locus of effective power. This shift placed viziers in a persistent dilemma between loyalty to the caliph and submission to military powerholders. The study demonstrates how this competition resulted in repeated downfalls of viziers, including dismissal, imprisonment, confiscation of property, and execution, due to rapid changes in power balances and frequent palace coups. These downfalls were not isolated incidents but a systemic political phenomenon rooted in the structure of governance, exacerbating instability, accelerating the erosion of central authority, and paving the way for the emergence of autonomous regional dynasties on the peripheries of the Abbasid state. Keywords: Political competition – <i>Amīr al-Umarā'</i> – Downfalls of viziers – Second Abbasid era – Military authority
تاريخ التعديل 06/04/2026	
تاريخ القبول 08/04/2026	
تاريخ النشر 15/6/2026	
نوع البحث بحث اصلي	
Doi: 10.32894/1992-1179.2026.169896.1366	
IRAQI Academic Scientific Journals https://iasj.rdd.edu.iq الباحث المسؤول: سليمان, عواطف عجاج. (٢٠٢٦). التنافس على منصب امير الامراء وأثره في العصر العباسي الثاني (٢٣٢-٣٣٤ هـ / ٨٤٧-٩٤٥ م). مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ص ص ٦٢٠-٦٤٤ . Doi: 10.32894/1992-1179.2026.169896.1366	

مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية

<https://kujhs.uokirkuk.edu.iq>

ISSN E:3107-3360

ISSN P:1992-1179

التنافس على منصب امير الامراء وأثره في العصر العباسي الثاني (٢٣٢-٣٣٤هـ / ٨٤٧-٩٤٥م)

م.د. عواطف عجاج سليمان

مديرية تربية محافظة كركوك

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة التنافس على منصب أمير الأمراء في العصر العباسي الثاني (٢٣٢-٣٣٤هـ / ٨٤٧-٩٤٥م)، بوصفها أحد أبرز مظاهر التحول في بنية السلطة السياسية، وانعكاساتها المباشرة على مصير الوزراء واستقرار الجهاز الإداري للدولة. فقد أسهم تصاعد نفوذ القادة العسكريين، ولا سيما الأتراك، في إضعاف سلطة الخلافة، وتحويل منصب أمير الأمراء إلى مركز القرار الفعلي، الأمر الذي أدخل الوزراء في دائرة صراع مستمر بين الولاء للخليفة والخضوع لإرادة أصحاب القوة العسكرية. ويُبرز البحث كيف أدى هذا التنافس إلى نكبات متكررة للوزراء، تمثلت في العزل والسجن والمصادرة والقتل، نتيجة تبدل موازين القوى وتسارع الانقلابات داخل البلاط العباسي، كما يوضح أن هذه النكبات لم تكن حوادث فردية، بل ظاهرة سياسية مرتبطة ببنية الحكم نفسها، وأسهمت في تعميق حالة الاضطراب، وتسريع تدهور السلطة المركزية، وتمهيد الطريق لظهور الدويلات المستقلة في أطراف الدولة العباسية.

الكلمات المفتاحية: التنافس السياسي - أمير الأمراء - نكبات الوزراء - العصر العباسي الثاني - السلطة.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُمثل العصر العباسي الثاني (٢٣٢-٣٣٤هـ / ٨٤٧-٩٤٥م) مرحلة مفصلية وحرجة في تاريخ الدولة العباسية، إذ شهد تحولات عميقة في بنية السلطة السياسية والعسكرية، أفضت إلى إعادة تشكيل موازين القوة داخل الدولة، ويُعرف هذا العصر في كتب التاريخ بعصر نفوذ الأتراك، حيث انتقلت مقاليد الحكم الفعلي تدريجيًا من أيدي الخلفاء إلى القادة العسكريين، ولا سيما الأتراك الذين استعان بهم الخلفاء منذ عهد المعتصم بالله ليكونوا عماد الجيش العباسي، غير أنّ هذا الاعتماد المتزايد لم يلبث أن تحوّل إلى هيمنة شبه كاملة، أضعفت مؤسسة الخلافة، وجعلت منصب الخليفة في كثير من الأحيان ذا طابع رمزي أكثر منه فعلي.

وفي خضم هذا الواقع السياسي المضطرب، تبرز إشكالية التنافس على منصب إمرة الأمراء بوصفه المنصب الأعلى سلطةً ونفوذًا في الدولة بعد الخلافة، إذ غدا مركز القرار الحقيقي، ومحور الصراع بين القادة العسكريين. وقد كان لهذا التنافس أثر بالغ في زعزعة الاستقرار السياسي، وانعكس بصورة مباشرة على مؤسسة الوزارة، التي كانت تُعد الركيزة الثانية في نظام الحكم العباسي، فتعرض الوزراء لنكبات متكررة تمثلت في العزل، والسجن، والمصادرة، بل والقتل أحيانًا.

وتتبع أهمية هذا البحث من كونه يُسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين تصاعد النفوذ العسكري، ولا سيما التركي، وبين تراجع الدور السياسي للوزراء، مبيّنًا كيف تحوّل منصب الوزارة من أداة لإدارة شؤون الدولة إلى موقع هشّ محفوف بالمخاطر في ظل هيمنة إمرة الأمراء. كما تكمن أهمية الموضوع في كونه يُفسّر جانبًا مهمًا من أسباب ضعف السلطة المركزية العباسية، ويمهّد لفهم ظاهرة تفكك الدولة وظهور الدويلات المستقلة في أطرافها.

أما أسباب اختيار هذا العنوان، فتعود إلى ندرة الدراسات التي عالجت التنافس على منصب امير الأمراء بوصفه عاملاً مباشرًا في نكبات الوزراء، إذ غالبًا ما تناولت هذه الظواهر متفرقة دون ربط منهجي بينها، فضلًا عن رغبة الباحث في إبراز البعد السياسي والمؤسسي لهذه النكبات، بعيدًا عن تفسيرها بوصفها حوادث شخصية أو صراعات فردية.

هيكلية البحث بدأت بالمبحث الأول: الأوضاع العامة في العصر العباسي الثاني، في حين عالج المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والعسكرية لنظام إمرة الأمراء، خصص المبحث الثالث الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمنصب امير الامراء، وصولًا إلى خاتمة تضمنت أبرز النتائج والاستنتاجات.

المبحث الأول: الأوضاع العامة في العصر العباسي الثاني

أولاً: أبرز ملامح العصر العباسي الثاني

ابتدأ هذا العصر بخلافة المتوكل على الله (٢٣٢-٢٤٧ هـ / ٨٤٦-٨٦٤م)^(١) وانتهى بخلافة المستكفي بالله (٣٣٣-٣٣٤ هـ / ٩٤٤-٩٤٥م)^(٢) وتميّز بضعف متزايد في مؤسسة الخلافة وتراجع هيبتها السياسية تدريجيًا، حتى غدت السلطة المركزية عاجزة عن فرض نفوذها على أطراف الدولة، وقد تجلّى هذا الضعف في تجرؤ أمراء الأقاليم على الانفصال عن الخلافة، مما أدى إلى انتقال نظام الحكم من

(١) أبو الفضل جعفر المتوكل على الله بن المعتصم بالله، الخليفة العباسي العاشر، ولد في (٢٠٦ هـ / ٨٢٢ م)، حكم في فترة مليئة بالصراعات الداخلية مع الوزراء والأمراء، وكان يُعرف بصرامته، لكنه واجه مشاكل بسبب نفوذ القادة العسكريين والوزراء، مما أدى في النهاية إلى اغتياله في (٢٤٧ هـ / ٨٦١ م)، (السيوطي، ٢٠٠٤، ص ٣٧١-٣٧٦)

(٢) أبو القاسم عبد الله بن المكتفي بن المعتضد، تولى الخلافة بعد خلع المتقي بالله، في عهده دخل أحمد بن بويه بغداد وسيطر على الحكم، فنال لقب معزّ الدولة، واقتصر دور الخليفة على الشرعية الشكلية، عُزل المستكفي وسُجن حتى وفاته (الذهبي، ١٩٨٥، ج ١٠، ص ٢٩١)

المركزية الشديدة إلى اللامركزية، وظهور كيانات سياسية انفصالية تمتع بعضها باستقلال تام، بينما اكتفى بعضها الآخر باستقلال جزئي مع الإبقاء على رابطة رمزية بالخلافة العباسية. وقد تمثلت مظاهر هذا الاعتراف بالسلطة الدينية للخليفة في الاستمرار بالدعاء له على المنابر، ونقش اسمه على العملة قبل اسم الأمير المستقل، فضلاً عن إرسال جزء من الخراج إلى بيت مال الخلافة، في إشارة إلى بقاء الشرعية الروحية للخلافة رغم تلاشي سلطانها السياسي الفعلي (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٢١٩؛ العث، ٢٠٠٩، ص ١٣٨).

في سنة (٢١٨هـ / ٨٣٣م)، وبعد وفاة الخليفة أبي العباس عبد الله المأمون بن هارون الرشيد (١٩٨-٢١٨هـ / ٨١٣-٨٣٣م)، وانتقال الخلافة إلى أخيه المعتصم بالله، بدأ المعتصم يعيد النظر في تركيب الجيش العباسي، إذ فقد ثقته بجند بغداد لما اشتهروا به من اضطراب وفساد، فضلاً عن ميل بعضهم إلى تأييد العباس بن المأمون بدافع العصبية، الأمر الذي أضعف ثقته بالعنصر الفارسي داخل المؤسسة العسكرية (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٧، ص ٣٢؛ كرد علي، ٢٠٠٦، ج٢، ص ٢٣٦)، ويُذكر أن المأمون (١٧٠-٢١٨هـ / ٧٨٦-٨٣٣م) كان من أبرز خلفاء بني العباس علماء وثقافة، وقد توفي أثناء حملة عسكرية في بلاد الروم (الذهبي، د.ت، ج١٠، ص ٢٧٣)، كما كان لأصل المعتصم العائلي أثر واضح في توجهاته، فقد كانت والدته تركية تُدعى ماردة^(٣) اتبعت الدولة العباسية في عصرها الأول سياسة توزيع السلطة بين أبناء الخلفاء، إلا أن هيبة الخلفاء الأوائل، إلى جانب دعم الفرس وإيمانهم بشرعية الخلافة، مكنتهم من القضاء على كل تمرد أو طموح سياسي مبكر (مسكويه، ٢٠٠٢، ج٢، ص ٢١٤). غير أن هذا الوضع تغير في العصر العباسي الثاني، حيث ازداد اعتماد الخلفاء على العنصر التركي، وهو عنصر أقل اندماجاً حضارياً من الفرس وأكثر ميلاً للهيمنة العسكرية، مما أسهم في إضعاف السلطة المركزية (ابن كثير، ١٩٩٧، ج٤، ص ٢٦٩؛ الدوري، ١٩٩٧، ص ١٩٣).

ويُعدّ المعتصم بالله أول خليفة عباسي أدخل الأتراك إلى الديوان رسمياً، وقد بلغ عدد غلمانه الأتراك بضعة عشر ألفاً. وتشير المصادر إلى أنه استعان بالأتراك قبل توليه الخلافة، إذ كان لديه غلمان

(٣) اتسمت بصفات القوة والشجاعة والاعتزاز باللباس البدني، وهو ما دفعه إلى التفكير في الاعتماد على العنصر التركي بوصفه أكثر انسجاماً مع طبيعة الجيش ومتطلبات السلطة، وقد أدى ذلك إلى تصاعد النفوذ التركي داخل الدولة العباسية (ابن خلدون، ١٩٨٨، ج١، ص ٣٩١؛ عدوان، ١٩٨١، ص ١٢).

أترك سنة (١٧٠هـ / ٧٨٦م)، وبلغ عددهم في عهد المأمون نحو ثلاثة آلاف غلام، ثم ارتفع العدد إلى قرابة أربعة آلاف جندي عند توجهه إلى مصر سنة (٢١٤هـ / ٨٢٩م) (مسكويه، ٢٠٠٢، ج٥، ص ١٤١؛ طقوش، ٢٠٠٩، ص ١٩٣).

برز عدد من القادة الأتراك، وفي مقدمتهم أبو جعفر أشناس^(٤) (٢١٩-٢٣٠هـ / ٨٣٤-٨٤٤م)، الذي أنقذ المعتصم من محاولة اغتيال، وكان لذلك أثر بالغ في تقريبه ومنحه مناصب عليا لاحقاً (الأزدي، ١٩٦٧، ص ٣٥٠).

وبسبب تزايد أعداد الأتراك وما أحدثوه من اضطرابات في بغداد، قرر المعتصم نقل عاصمة الخلافة إلى سامراء، التي أصبحت حاضرة للخلافة قرابة خمسين عاماً، ومقرًا للعشائر التركية الجديدة. ومنذ ذلك الحين، بدأت القيادات التركية بالظهور في الحياة السياسية والعسكرية، وأسهمت في الحروب الداخلية والخارجية، ولا سيما ضد الإمبراطورية البيزنطية، ثم تطور نفوذها تدريجياً حتى سعى بعضهم للاستئثار بالشؤون السياسية للعاصمة (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٨، ص ٣٠٢-٣٠٥؛ صالح العلي، ١٩٩٦، ص ٦١).

توفي الواثق بالله^(٥) سنة (٢٣٢هـ / ٨٤٧م) في سامراء، عن عمر يناهز السادسة والثلاثين. (السيوطي، ٢٠٠٤، ٢٤٨) وهي فترة انتقالية بين مرحلتين، ترسخ النفوذ التركي بصورة أوضح، إذ منح القائد أشناس لقب السلطان، وعُهد إليه بإدارة أقاليم الجزيرة والشام ومصر، كما أنيطت بإيتاخ ثغور خراسان والسند ودجلة، في سابقة تعكس تراجع هيبة الخلافة أمام السلطة العسكرية (ابن كثير، ١٩٩٧، ج٤، ص ٢٦٩؛ السيوطي، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨).

(٤) هو قائد عسكري تركي الأصل في العصر العباسي، برز نفوذه في عهد الخليفة المعتصم بالله، وتولّى مناصب عسكرية وإدارية رفيعة، وكان من أبرز القادة الأتراك الذين اعتمدت عليهم الدولة العباسية في الجيش، وأسهم في ترسيخ نفوذ العنصر التركي داخل الحكم خلال القرن الثالث الهجري. (الأزدي، ١٩٦٧، ص ٣٥٠؛ حاجي خليفة، ١٩٤١، ص ٩٨).

(٥) أبو جعفر هارون الواثق بالله (١٩٦-٢٣٢هـ / ٨١٢-٨٤٧م) هو تاسع خلفاء الدولة العباسية، وابن الخليفة المعتصم بالله. ولد الواثق في طريق مكة، وكانت والدته أم ولد رومية تدعى "قراطيس"، تولى الخلافة بعد وفاة والده، وسار على نهج أبيه وعمه المأمون في تقريب الأتراك والاعتماد عليهم في الجيش والإدارة. عُرف الواثق بكونه شاعراً وأديباً، وله معرفة بالموسيقى، كما اتم بالعدل والإحسان، خاصة لأهل الحرمين. (ابن كثير، ١٩٩٧، ج٤، ص ٢٦٩؛ السيوطي، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨).

وحرص القادة الأتراك على توسيع نفوذهم من خلال المصاهرة والتغلغل داخل الأسرة العباسية، إذ عهد المعتصم بتربية ابنه المتوكل إلى القائد التركي إيتاخ الخزري (ت ٢٣٥هـ / ٨٤٩م)، الذي كان يناديه الخليفة بـ«أبي» (الطبري، ١٩٨٧، ج٧، ص٢١٣). كما تولى الأتراك مناصب إدارية مهمة إلى جانب مهامهم العسكرية، مثل الشرطة والبريد والحجابه، مما منحهم سيطرة واسعة على مفاصل الدولة (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٩، ص ٢١٠؛ فوزي، ٢٠٠٥، ص١٦٨).

وقد تعزز نفوذ الأتراك بعد نجاحهم في القضاء على بابك الخرمي قائدًا فارسيًّا ثائر، ظهر في أذربيجان في أوائل القرن الثالث الهجري، وزعيم حركة الخرمية ذات الجذور الدينية-الاجتماعية المتأثرة بالمزدكية، قاد ثورةً واسعة ضد الدولة العباسية استمرت نحو عشرين عامًا (نحو ٢٠١-٢٢٣هـ / ٨١٦-٨٣٨م)، واستنزفت القدرات العسكرية للدولة (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٧، ص٣٢) بقيادة الأفشين^(١) بمشاركة إيتاخ (٢١٨-٢٢٧/٨٣٣-٨٤٢م)^(٧) ثم دورهم الحاسم في فتح عمورية سنة (٢٢٣هـ / ٨٣٨م)، الأمر الذي نقل مركز القوة من الوزراء الفرس إلى القادة الأتراك، وأسهم في إضعاف بنية الخلافة العباسية نفسها (الدينوري، ١٩٩٩، ص٣٨١؛ عبد الجليل، ٢٠٢٢، ص١٩٦-١٩٩).

ثانياً: نشأة إمرة الأمراء وتطورها في العصر العباسي

جاء لفظ الأمر في اللغة بمعنى الطلب، وهو نقيض النهي، يقال: أمره يأمره أمرًا وإمارةً إذا كلفه وألزمه، وائتمر بالأمر أي قبله وانقاد له. والمصدر الإمرة بالكسر تعني الإمارة والولاية، أما الإمرة بالفتح فهي المرة الواحدة من الأمور. وقد فرّق اللغويون بين اللفظين، فالإمرة بالكسر تختص بالولاية والسلطة، في حين أن الإمرة بالفتح تدل على الفعل أو الواقعة (ابن منظور، ١٩٩٣، ج١، ص١٥٠-١٥٥).

(٦) كان قائدًا عسكريًا تركيًا بارزًا في العصر العباسي، ينحدر من أشروسنة بتركستان، وهي منطقة كانت تحكمها سلالة ملكية عريقة، اكتسب الأفشين ثقة كبيرة ومكانة رفيعة لدى المعتصم، حتى أصبح من أقرب قواده. ومع ذلك، فإن طموحه لتولي ولاية خراسان بدلاً من عبد الله بن طاهر، وتحريضه للمازيار على الخروج عن طاعة ابن طاهر، أدت إلى سقوطه سنة (٢٢٦هـ / ٨٤١م) (الطبري، ١٩٨٧، ج٩، ص١١٢).

(٧) قائد عسكري بارز من أصل تركي، خدم تحت راية الخليفة العباسي المعتصم بالله توفي في (٢٣٥هـ / ٨٤٩م). (الطبري، ١٩٨٧، ج٧، ص٢١٣).

ويؤكد أهل اللغة أن التأمير يعني تولية الإمارة وإسناد الولاية، وهو ما يرتبط بمفهوم السلطة والقيادة، لا بالفعل العارض أو المؤقت، وهو ما يجعل لفظ الإمرة أدق في الدلالة على المنصب السياسي (ابن منظور ١٩٩٣م ، ج ١٤ ، ص ١٥٠ ؛ حسن ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٤).

اصطلاحًا، تُعرّف إمرة الأمراء في العصر العباسي الثاني بأنها منصب سياسي وعسكري رفيع أُسس رسميًا سنة (٣٢٤هـ / ٩٣٦م) بأمر الخليفة الراضي بالله، حين فوّض سلطاته التنفيذية والعسكرية إلى محمد بن رائق، الذي مُنح لقب أمير الأمراء. وقد شمل هذا المنصب تدبير شؤون الدولة، وتعيين الوزراء والقادة، والسيطرة على بغداد ومقاليد الحكم، مع الاحتفاظ بمظاهر الشرعية للخليفة مثل الخطبة واللواء (فوزي، ٢٠٠٥، ص ٣٩٠).

ويُعد هذا المنصب تطورًا طبيعيًا لنفوذ العناصر العسكرية، ولا سيّما التركية، التي أصبحت القوة الفعلية في الدولة، في ظل ضعف الخلافة وتراجع قدرتها على إدارة شؤون الحكم المباشرة. وقد استمر نظام إمرة الأمراء حتى سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٦م)، فقد تم الغائه من قبل البويهيون وذلك بعد سيطرتهم على بغداد (ابن كثير، ١٩٩٧، ج ٤، ص ٢٦٩ ؛ فوزي، ٢٠٠٥، ص ٣٩٠).

كما يُنظر إلى إمرة الأمراء بوصفها نظامًا سياسيًا مستحدثًا نقل السلطات الدنيوية من الخليفة إلى كبير القادة العسكريين، مع الإبقاء على السلطة الدينية والرمزية بيد الخليفة. وقد عبّر عن ذلك الجمع بين السيف رمزًا للاختصاص العسكري، والقلم رمزًا للاختصاص المدني، الأمر الذي أدى عمليًا إلى تعطيل دور الوزارة والدواوين التقليدية، وتحول الخلافة إلى مؤسسة رمزية أكثر منها تنفيذية (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٣، ص ٦٥؛ فاروق عمر فوزي، ٢٠٠٥، ص ٣٩٠).

ثالثًا: ظروف نشأة منصب امرة الامراء

في عهد الخليفة الراضي بالله^(٨) جرت محاولة أخيرة لإنقاذ الخلافة العباسية من حالة التدهور السياسي والعسكري التي وصلت إليها، من خلال إعادة تنظيم العلاقة بين الخلافة والجيش والعناصر التركية المتنفذة. غير أن هذه المحاولة انتهت عمليًا بظهور منصب أمير الأمراء، الذي استولى على مقاليد الحكم الفعلية،

(٨) هو أبو العباس محمد بن جعفر بن المعتضد بالله، تولى الخلافة العباسية سنة (٣٢٢هـ / ٩٢٥م) واستمر حكمه حتى وفاته سنة (٣٢٩هـ / ٩٣٤م). يُعدّ عهده من أخطر مراحل العصر العباسي الثاني، إذ شهد تدهور السلطة الفعلية للخلافة وانتقال النفوذ الحقيقي إلى أيدي القادة العسكريين، وخصوصًا مع استحداث منصب أمير الأمراء الذي مثّل نزوة تغول العسكر على حساب الخليفة والوزارة (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٧٤، ص ٣٢)

وبسط سلطته على الجباية والإدارة والجيش، فأصبح هو الحاكم الحقيقي للدولة، في حين اقتصر دور الخليفة على الجانب الرمزي والشرعي دون ممارسة فعلية للسلطة (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٣، ص ٧٦؛ طقوش، ٢٠٠٩، ص ١٦٨).

وأدى هذا التحول إلى تراجع نفوذ الوزارة، وانحسار الصراع التقليدي بين الخلفاء والعناصر التركية، الذي كان سمة بارزة في معظم فترات العصر العباسي الثاني، إذ انتقلت مراكز الصراع من البلاط إلى داخل صفوف القادة العسكريين أنفسهم (مسكويه، ٢٠٠٢، ج٣، ص ١١؛ عيساوي، ٢٠١٧، ص ٢٨). ونتيجة لتفاهت الأوضاع، وشعور الخليفة بضعف وزرائه، وعجز القادة الأتراك عن ضبط الأمن، إضافة إلى فراغ بيت المال، لجأ الرازي بالله إلى الاستعانة بشيوخ نواحي العراق، فاستدعى محمد بن رائق أمير واسط والبصرة، وسلمه مقاليد الحكم، وأطلق يده في شؤون الدولة كافة، ولقّب به أمير الأمراء سنة ٣٢٤هـ (٩٣٦م)، في سابقة عكست نقل السلطات التنفيذية والعسكرية من الخليفة إلى قائد الجيش (ابن كثير، د.ت، ج١٥، ص ١٣٩).

غير أن نفوذ ابن رائق لم يدم طويلاً، إذ ضعف بسبب التنافس بين الأمراء سنة (٣٢٦هـ / ٩٣٨م)، ولا سيما بعد نشوب الخلاف بينه وبين أبي عبد الله البريدي والي الأهواز. وقد أورد ابن الأثير أن الخصومة بين الطرفين تعود إلى أسباب مالية وعسكرية، أبرزها استقطاب البريدي للجنود الحُجّارية وإيواءهم، مما أضعف سلطة ابن رائق وأدى إلى اضطراب الوضع العسكري والسياسي في بغداد (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٧، ص ١٢٧).

وفي سنة (٣٢٧هـ / ٩٣٩م) أُفرج عن ابن رائق، بينما اضطّر إلى الفرار نحو الشام، حيث أوكلت إليه بعض المهام، غير أن الأوضاع العامة ظلت في حالة من الاضطراب الشديد، إلى أن قُتل ابن رائق سنة ٣٢٩هـ (٩٤١م) على يد أحد الأكراد، بعد نحو ثلاث سنوات من الصراع المستمر (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٧، ص ١٢٧؛ طقوش، ٢٠٠٩، ص ١٧٨).

أما الخليفة المتقي بالله (٣٢٩-٣٣٣هـ / ٩٤٠-٩٤٤م)، فقد كان ضعيف التأثير، وتحول إلى أداة في يد القادة المتنافسين، ولا سيما البريدي وابن رائق والحمدانيين. وقد حاول الخليفة الحدّ من نفوذهم عبر منح بعضهم مناصب مدنية بدل العسكرية، غير أن الجمع بين السلطتين لم يحقق الاستقرار، بل زاد من حدة المؤامرات، مما اضطّر المتقي إلى مغادرة بغداد واللجوء إلى البصرة، قبل أن يُستدعى مجدداً من قبل ابن رائق (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٥، ص ٢٤؛ طقوش، ٢٠٠٩، ص ١٨٤).

وفي هذه الأثناء، عين الخليفة ناصر الدولة الحمداني أميراً للأمراء سنة (٣٣٠هـ / ٩٤٢م)، وقاد جيشاً كبيراً لمواجهة البريدي، وعاد الخليفة إلى بغداد في العام نفسه، بالتزامن مع بروز القائد التركي توزون (أبو الوفا توزون التركي)^(٩)، تدرج في المناصب حتى أصبح أمير الأمراء. وفي عام ٣٣١ هـ، دخل توزون بغداد وتولى منصب أمير الأمراء من الخليفة المتقي لله. ومع ذلك، سرعان ما ساءت العلاقة بينهما. فبعد أن استوحش الخليفة المتقي من توزون، حاول الاستعانة بالحمدانيين والإخشيديين (السيوطي، ٢٠٠٤، ص ٢٨٥)، الذي سرعان ما أصبح من أقوى الشخصيات العسكرية في الدولة (ابن العديم، د.ت، ج ٣، ص ٣١٥).

ومع اشتداد الصراع بين الحمدانيين والبريديين^(١٠) اشتق اسمهم من ارتباطهم بخدمة البريد، التي كانت شبكة إدارية واستخباراتية مهمة في الدولة. كان أبرزهم أبو عبد الله الحسن بن عبد الله بن أحمد البريدي وإخوته أبو الحسين وأبو يوسف. استغل البريديون حالة الاضطراب السياسي والصراعات بين أمراء الجيش (مثل ابن رائق وبجكم) لتعزيز نفوذهم. وقد تقلدوا مناصب إدارية وعسكرية رفيعة، كولاية الأهواز وواسط، ووصلوا إلى حد السيطرة على بغداد وتعيين الوزراء، مما أثر بشكل كبير على سير الخلافة العباسية في عهد الخلفاء المقتدر والظاهر والراضي والمتقي (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٥، ص ٢٤)

في عام (٣٣٠ هـ / ٩٤٢ م)، أرسل أبو عبد الله البريدي أخاه أبا الحسين إلى بغداد، حيث سيطر على المدينة ونهب دار الخلافة، مما اضطر الخليفة المتقي لله إلى الفرار. وقد اتسمت فترة نفوذهم بالصراعات المستمرة والتحالفات المتغيرة، ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٧، ص ١٢٧) وتوزون، لم تتحسن الأوضاع العامة، بل ازدادت الفتنة الداخلية، وانتهى الأمر بسيطرة توزون على مقاليد الحكم. وفي شهر صفر سنة (٣٣٣ هـ / ٩٤٤ م) دبّر توزون خلع الخليفة المتقي، فأمر بسملة عينيه وسجنه، ثم اختار عبد الله بن المستكفي خليفة صورياً، في تأكيد واضح لانهاية السلطة الفعلية للخلافة (السيوطي، ٢٠٠٤، ص ٣٩٥؛ طقوش، ٢٠٠٩، ص ١٨٦).

(٩) وهو قائد عسكري تركي بارز في العصر العباسي، لعب دوراً كبيراً في فترة الاضطراب السياسي التي شهدتها الخلافة العباسية في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي). بدأ توزون حياته كغلام تركي، وخدم في البداية مرداويج الزيارى قبل أن ينتقل للعمل في بلاط الخلافة العباسية .

(١٠) كانوا أسرة من القادة والمسؤولين الذين برزوا في العصر العباسي خلال فترة ضعف الخلافة في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) (الطبري، ١٩٨٧، ج ٧، ص ٢١٣)،

ويتضح من ذلك أن نظام إمرة الأمراء، الذي استُحدث في عهد الراضي بالله، لم يسهم في إنقاذ الخلافة العباسية أو إعادة تماسكها، بل أدى إلى تعميق أزمة الحكم، وتحول الخلافة إلى كيان رمزي، في ظل صراع دائم بين القادة العسكريين على المنصب والنفوذ، وهو ما مهّد لاحقاً لسيطرة البويهيين وإلغاء هذا المنصب .

٣-أسباب ظهور منصب أمير الأمراء :

ظهر منصب أمير الأمراء في مطلع عهد الخليفة الراضي بالله سنة (٣٢٤ هـ / ٩٣٦م)، بوصفه محاولة أخيرة لإنقاذ الخلافة العباسية من حالة الضعف والتدهور التي أصابت بنيتها السياسية والإدارية. وقد استهدفت هذه المحاولة إعادة تنظيم مركز الخلافة، وضبط شؤون الوزارة، ومعالجة وضع العناصر التركية المتنفذة، غير أنها انتهت عملياً بنقل السلطة التنفيذية والعسكرية إلى يد أمير الأمراء (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٦، ص١٧٥؛ فوزي، ٢٠٠٥، ص١٦٢).

كما جاء ظهور هذا المنصب على حساب الوزارة، إذ استعان الخليفة الراضي بوزراء ضعاف لم يتمكنوا من النهوض بأعباء مناصبهم، بل أصبحوا أنفسهم عرضة للمصادرة والعزل والتكيل، الأمر الذي أفقد الوزارة دورها التقليدي، ومهّد الطريق لظهور سلطة بديلة أكثر قوة وفاعلية (فوزي، ٢٠٠٥، ص١٦٢). ومن الأسباب المهمة أيضاً تراجع نفوذ القادة الأتراك نتيجة التنافس الحاد فيما بينهم على مركز الصدارة، ونقشي الحسد والصراع بينهم ، مما أضعف قدرتهم على ضبط الأوضاع الأمنية والسياسية، ودفع الخليفة إلى البحث عن شخصية عسكرية قوية تحسم هذا التنافس وتفرض الاستقرار .

ويُضاف إلى ذلك خشية الخليفة من تطلّع بعض الشخصيات المتنفذة إلى إسقاط الخلافة العباسية، أو على الأقل إقصاء البيت العباسي، والاستقلال ببغداد كإمارة منفصلة، ولا سيما في ظل انتشار ظاهرة الدويلات المستقلة عن جسم الخلافة خلال القرن الرابع الهجري، مما جعل الفرصة سانحة لكل من يمتلك القوة والنفوذ للانفصال (الذهبي ، ١٩٨٥، ج٢، ص٤٣؛ عقراوي، د.ت، ص٢٢).

٤- أبرز من تولّى إمرة الأمراء

يُعدّ منصب إمرة الأمراء من أخطر المناصب التي ظهرت في العصر العباسي الثاني، وقد تعاقب عليه عدد من القادة العسكريين الذين مثّلوا مراكز القوة الحقيقية في الدولة، ويمكن ترتيب أبرز من تولّى هذا المنصب زمنياً على النحو الآتي:

أول من تولّى منصب إمرة الأمراء هو أبو بكر محمد بن رائق، وذلك في ٢٠ ذي الحجة ٣٢٤هـ، واستمر في منصبه حتى ذي القعدة ٣٢٦هـ، في عهد الخليفة الراضي بالله، حيث بسط سلطته على الجيش والإدارة، وكان أول من جسّد المعنى العملي لهذا المنصب (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٧، ص٣٢؛ ضيف، ١٩٩٦، ص٥٠).

ثم تولّى المنصب القائد العسكري بجكم في ١٢ ذي القعدة (٣٢٦هـ / ٩٣٨م)، واستمر حتى ٩ رجب (٣٢٩هـ / ٩٤١م)، وقد اتسمت فترة حكمه بالاضطراب السياسي والتدهور الأمني، وانتهت بمقتله، مما أدخل بغداد في فراغ سياسي جديد (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٣، ص٨٧؛ ضيف، ١٩٩٦، ص٥٠). وعقب مقتل بجكم، تولّى كورتيكين الديلمي^(١١) إمرة الأمراء في ٣ شوال (٣٢٩هـ / ٩٤١م)، ولم تدم ولايته طويلاً، إذ انتهت في ٢٦ ذي الحجة (٣٢٩هـ / ٩٤١م)، بعد أن هُزم أمام عودة ابن رائق إلى بغداد، فتوارى عن الأنظار بعد ذلك (ابن خلدون، د.ت، ج٢، ص٥٣).

ثم عاد محمد بن رائق لتولّي المنصب للمرة الثانية في ٢٦ ذي الحجة ٣٢٩هـ، واستمر حتى ١ شعبان (٣٣٠هـ / ٩٤٢م)، غير أن نفوذه لم يكن مستقرّاً، بسبب اشتداد الصراع بين القادة العسكريين وتدخل القوى الإقليمية (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج٣، ص٣٢؛ ضيف، ١٩٩٦، ص٥٠).

وفي ١ شعبان (٣٣٠هـ / ٩٤٢م)، تولّى الحسن بن حمدان الحمداني الملقب بناصر الدولة منصب أمير الأمراء، واستمرت ولايته حتى ١١ رمضان (٣٣١هـ / ٩٤٣م)، وقد مثّل توليه هذا المنصب ذروة النفوذ الحمداني في بغداد، قبل أن يتراجع لصالح القادة الأتراك (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج٤، ص٨٩؛ الصفدي، ٢٠٠٠، ج٢، ص١٢٣؛ ضيف، ١٩٩٦، ص٥٠).

وأخيراً، تولّى توزون الديلمي إمرة الأمراء في ١١ رمضان (٣٣١هـ / ٩٤٣م)، واستمر في منصبه حتى ١٢ محرم (٣٣٤هـ / ٩٤٥م)، ويُعد من أقوى من شغل هذا المنصب، إذ خلع الخليفة المنقي بالله، وعيّن مكانه المستكفي بالله في صفر (٣٣٣هـ / ٩٤٤م)، مما أكد تحوّل الخلافة إلى مؤسسة شكلية (السيوطي، د.ت، ص٦١١).

(١١) هو قائد ديلمي (من الديلم في شمال إيران) في جيش الخليفة العباسي المنقي لله، تولّى إمرة الأمراء في بغداد عام ٣٢٩هـ / ٩٤١م بعد مقتل بجكم التركي، مسيطراً على الشؤون العسكرية والسياسية في فترة الفوضى. هُزم لاحقاً على يد ابن رائق الذي عاد واستولى على بغداد، فاختمى كورتيكين بعد القتال. ينظر: ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٢، ص٥٣

وانتهى منصب إمرة الأمراء فعلياً بتولي زيرك^(١٢) في ١١ جمادى الأولى (٣٣٤ هـ / ٩٤٦ م)، حيث لم تدم ولايته سوى أشهر قليلة، قبل أن يهزم أمام معز الدولة البويهى، الذي دخل بغداد وألغى هذا المنصب، لتبدأ مرحلة السيطرة البويهية المباشرة على الخلافة العباسية (الأعظمي، ١٩٢٧، ص ٤٢-٤٥).

المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والعسكرية لنظام إمرة الأمراء

أولاً: اضعاف الخلافة

أدى تصاعد نفوذ القادة الأتراك إلى تدخل مباشر في شؤون الخلافة، بلغ حدّ التحكم في مصير الخلفاء أنفسهم. فقد اتفق الخليفة المنتصر بالله مع القادة الأتراك على قتل أبيه المتوكل على الله، وعزل أخويه المعتز والمؤيد عن حقهما في الخلافة، وذلك بتوجيه وضغط من الأتراك. ويذكر الطبري أن المنتصر أقدم على ذلك خوفاً من أن يقدم الأتراك على قتل أخويه إذا لم يمتثل لما أشاروا به عليه (الطبري، ١٩٨٧، ص ٧٦).

وفي مرحلة لاحقة، توفي الموفق بالله (ت ٢٧٨ هـ / ٨٩١ م) قبل أخيه الخليفة المعتمد على الله (ت ٢٧٩ هـ / ٨٩٢ م) بقليل، وكان الموفق هو ولي العهد والحاكم الفعلي للدولة. وبعد وفاة المعتمد، آلت الخلافة إلى ابن الموفق أبي العباس أحمد الملقب بـ المعتمد بالله (٢٧٩-٢٨٩ هـ / ٨٩٢-٩٠٢ م)، الذي أعاد للخلافة شيئاً من هيبتها، وقيد نفوذ الأتراك، فلم يرتفع لهم صوت في عهده (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٦، ص ١٦٩؛ شوقي ضيف، د.ت، ص ١٩).

غير أن المعتمد، لقصر نظره السياسي، عهد بولاية العهد إلى أخيه المقتدر بالله وهو ما يزال حدث السن، فتولى الخلافة (٢٩٥-٣٢٠ هـ / ٩٠٨-٩٣٢ م) وعمره ثلاث عشرة سنة. وبذلك انهار ما بناه الموفق والمعتضد سريعاً، إذ عاد نفوذ الأتراك بقوة، وتجددت مظاهر العزل والخلع وسفك الدماء، بل توسعوا في سياسة سمل الأعين بحق خصومهم (مسكويه، ٢٠٠٢، ج ١، ص ١٤٧؛ فوزي، ٢٠٠٥، ص ١٤٧). ولم يكن القادة العسكريون متفقين دائماً على اختيار الخليفة، فقد أجمعوا بداية على عدم تولية أحد من أبناء المتوكل خشية انتقامه منهم، واتجهوا إلى اختيار أحد أبناء المعتمد بالله. وبعد تردد وخلاف،

(١٢) (زيرك بن شيرزاد التركي هو قائد عسكري تركي تولى إمرة الأمراء في بغداد عام (٣٣٤ هـ / ٩٤٦ م) خلال خلافة المستكفي بالله العباسي، في فترة الفوضى بعد سيطرة البويهيين، حيث أدار الشؤون العسكرية والإدارية لثلاثة أشهر تقريباً. جمع جيوشاً من الأتراك والأكراد لمواجهة معز الدولة البويهى، لكنه هُزم في معارك هائلة وفر إلى الموصل، مما مهد لاستيلاء البويهيين على بغداد كلياً وخلع الخليفة المستكفي. (الذهبي، ٢٠٠٣، ج ٥، ص ٣٠١؛ الأعظمي، ١٩٢٧، ص ٤٢-٤٥)

استقر رأيهم - بإصرار من بغا الكبير - على مبايعة المستعين بالله سنة ٢٤٨هـ / ٨٦٢م، (القفطي، ١٩٦٩، ج ١، ص ٥٣؛ ضيف، د.ت، ص ١٩).

ومنذ ذلك الحين، أصبح الخلفاء العباسيون ألعوبة بيد القادة الأتراك، لا يملكون سلطة حقيقية. ويُروى أن الخليفة المتقي لله (٣٢٩-٣٣٣هـ / ٩٤٠-٩٤٤م) فكّر في الهروب إلى مصر، واتصل فعلياً بوالدها محمد بن طغج الإخشيد سنة (٣٣٣هـ / ٩٤٤م)، غير أن أمير الأمراء التركي توزون علم بهذه الاتصالات، فألقى القبض على الخليفة، وخلعه، وسمل عينيه، عقاباً له على محاولته التحرر من الهيمنة التركية (فوزي، ٢٠٠٥، ص ١٤٧).

وفي مطلع عهد الخليفة المستكفي بالله، حلّ النفوذ البويهّي الفارسي محلّ النفوذ التركي، بعد دخول بني بويه بغداد سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٦م)، وهو ما شكّل تحولاً جديداً في موازين القوى داخل الدولة العباسية (العبادي، د.ت، ص ١٢٩).

وعلى الصعيد العسكري، بدأ الأتراك في الظهور كقوة مؤثرة منذ النصف الأول من القرن الثالث الهجري، عندما اعتمد عليهم العباسيون بوصفهم جنوداً ومرتبقة ذوي كفاءة عالية وولاء عسكري قوي. وقد أسهموا في حسم العديد من الحروب، غير أن تجاوزهم حدود الدور العسكري التقليدي قاد إلى تحولات سياسية عميقة، تمثلت في سيطرتهم على القرار داخل قصر الخلافة (حسين، ٢٠٠١، ص ١١٢). ويفسر ابن خلدون هذا التحول بأن ضعف السلطة المركزية وكثرة الصراعات الداخلية أجبرت الخلفاء على الاستعانة بالأتراك للسيطرة على الأقاليم وقيادة الجيش، الأمر الذي مكنهم تدريجياً من امتلاك السلطة الفعلية داخل الدولة، حتى أصبحوا أصحاب القرار الحقيقي فيها (ابن خلدون، ١٩٩٩، ص ١٢٣).

ثانياً: أثر الصراعات على السلطة العليا للخلافة

أدت الصراعات السياسية والعسكرية التي شهدتها الخلافة العباسية خلال المدة (٢٣٢-٢٥٤هـ / ٨٤٦-٨٦٨م) إلى تفويض السلطة العليا للخلافة، وإضعاف مكانتها بوصفها المرجعية السياسية المركزية للعالم الإسلامي. فقد أسهم تصاعد نفوذ القادة العسكريين والولاة في الأقاليم في تقليص الدور الفعلي للخليفة، وتحويله تدريجياً إلى رمز شرعي أكثر منه صاحب سلطة تنفيذية حقيقية (الصفدي، ٢٠٠٠، ج ٢، ص ١٧٨؛ مؤنس، ١٩٨٦، ص ١١٠-١١٣).

ومع تزايد قوة الولايات، برز عدد من الأمراء الذين أسسوا قواعد حكم شبه مستقلة، مثل أحمد بن طولون في مصر، الذي استطاع أن يؤسس الدولة الطولونية سنة (٢٥٤هـ / ٨٦٨م)، مع الإبقاء على ولاء شكلي للخلافة العباسية في بغداد، الأمر الذي مثّل ضربة مباشرة لسلطة الخلافة المركزية (ابن كثير، د.ت،

ج ١٣، ص ٢١١). كما ظهرت حركات استقلالية أخرى، مثل إمارة الحسن بن زيد في طبرستان، التي عززت من ظاهرة التفكك السياسي داخل الدولة العباسية (اليقوي، ١٩٩٨، ج ٢، ص ١٣٢).

وفي ظل هذه الظروف، أصبح الخلفاء يعتمدون بصورة متزايدة على دعم الفصائل العسكرية المتنافسة لضمان بقائهم في الحكم. فقد لجأ الخليفة المعترز بالله إلى القادة الأتراك لتثبيت سلطته، غير أنه لم يتمكن من السيطرة عليهم، مما أدى إلى تضخم نفوذهم على حساب السلطة المركزية. كما حاول الخليفة المهدي بالله استعادة شيء من هيبة الخلافة وتحجيم نفوذ الأتراك، إلا أن محاولاته انتهت بمقتله على أيدي الجنود الأتراك، وهو ما عكس حجم التراجع الذي بلغته سلطة الخلافة في تلك المرحلة (المسعودي، د.ت، ج ٤، ص ١٨١).

وانعكست هذه الصراعات الداخلية سلباً على هيبة الخلافة أمام الرعية وأمام العالم الخارجي، إذ بات الخلفاء في نظر الكثيرين مجرد رموز ضعيفة تتحكم بها القوى العسكرية المتصارعة. ويتجلى ذلك بوضوح في عهد الخليفة المستعين بالله، الذي اضطر إلى الفرار من بغداد والاحتماء في سامراء بعد فقدانه دعم الجنود الأتراك، مما أضعف موقف الخلافة سياسياً وعسكرياً (ابن خلكان، د.ت، ج ٢، ص ١٣٣؛ مؤنس، ١٩٨٦، ص ١١٠-١١٣).

وقد شجّع هذا الضعف البنيوي قوى إقليمية منافسة، مثل الفاطميين في المغرب والأمويين في الأندلس، على تعزيز مواقعهم السياسية وتأكيد استقلالهم عن الخلافة العباسية، مستفيدين من حالة التفكك والصراع الداخلي التي عانت منها بغداد، وهو ما عمق أزمة الشرعية والسلطة العليا للخلافة العباسية في تلك المرحلة (اليقوي، ١٩٩٨، ج ٢، ص ١٣٢).

ثالثاً: السيطرة على الحكم

مع مرور الزمن، تحوّلت السيطرة التركية على الجيش العباسي إلى عاملٍ حاسمٍ في إضعاف سلطة الخلفاء، إذ لم يعد الدور العسكري للأتراك مقتصرًا على تنفيذ أوامر الدولة، بل تجاوز ذلك إلى التأثير المباشر في القرار السياسي. ومع تصاعد نفوذهم العسكري، بدأ عدد من القادة الأتراك في اكتساب سلطات شبه مستقلة، وسعى بعضهم إلى تحقيق مصالحه الخاصة، الأمر الذي أدى في حالات كثيرة إلى صدامات مباشرة مع الخلفاء العباسيين (القفطي، ١٩٦٩، ص ٢١١).

وفي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، بلغ النفوذ التركي ذروته، حين أصبح القادة الأتراك عنصراً رئيساً في توجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة العباسية. فقد برزت شخصيات عسكرية تركية، مثل البساسيري قائد عسكري في العصر العباسي الثاني، سيطر على بغداد سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، وأعلن الخطبة

للفاطميين، ثم هُزم وقُتل سنة ٤٥١هـ/١٠٦٠م، مثل حركته ذروة تغول العسكر وضعف الخلافة العباسية(الصفدي، ٢٠٠٠، ج ٢، ص ١٧٨)، أسهمت في إضعاف سيطرة الخلافة على عدد من الأقاليم، مما أدى إلى تفكك الجهاز الإداري وتزايد مظاهر الانقسام السياسي داخل الدولة. كما اتسمت هذه المرحلة بازدياد النزاعات بين الأمراء الأتراك أنفسهم، حيث اعتمد كل فريق على استقطاب الفصائل العسكرية والقوى المحلية لتعزيز نفوذه وتحقيق طموحاته السياسية (ابن سعيد، ١٩٨٣، ص ٢٥٦).

أخذ الأتراك زمام المبادرة في صناعة القرار، وأصبح لهم دور بارز في توجيه السياسات العسكرية للدولة العباسية. وقد قادوا حملات عسكرية متعددة ضد البيزنطيين، أسهمت أحياناً في تعزيز النفوذ العباسي في بعض المناطق الشامية والأناضولية، غير أن هذه النجاحات العسكرية لم تُفضِ إلى استقرار داخلي، بل زادت من حدة الصراع بين القادة الأتراك أنفسهم، الأمر الذي انعكس سلباً على وحدة الدولة وتماسكها (المسعودي، ١٩٩٩، ص ٣٤٢).

وبحلول سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٦م)، أصبح النفوذ التركي واضحاً في مركز الخلافة بالعراق وفي أقاليم أخرى من الدولة العباسية، إذ غدا الأتراك القوة الفعلية الكامنة خلف العرش، وتحكموا بمقاليد الحكم عبر القوة العسكرية والنفوذ السياسي. وقد أدى ذلك إلى تحولات تاريخية عميقة، أسهمت في رسم مستقبل الدولة العباسية على نحو لم يكن متصوراً عند بدايات دخول العنصر التركي إلى جهاز الدولة (ابن تغري بردي، د.ت، ج ٤، ص ١٦٧؛ العثماني، ١٩٩٥، ص ٣٢٠).

وبصورة عامة، يمثل صعود الأمراء الأتراك خلال المدة الممتدة من (٢١٨هـ إلى ٣٣٤هـ) مرحلة انتقالية مفصلية في تاريخ الدولة العباسية؛ إذ انتقل الأتراك من مجرد جنود في خدمة الخلافة إلى حكام فعليين يملكون القرار السياسي والعسكري. وعلى الرغم من دورهم المهم في تحقيق بعض النجاحات العسكرية، فإن الصراعات الحادة التي نشأت بينهم على السلطة أسهمت في تفكك الدولة العباسية وإضعاف بنيتها السياسية والاجتماعية (الفقهي، ١٩٦٩، ص ٣٠٠؛ ابن الفقات، ١٩٩٥، ص ٦٧٥).

وتُعد هذه المرحلة فاصلة بين طورين تاريخيين في مسيرة الخلافة العباسية، حيث تجلت قدرة العنصر التركي على الاستحواذ على السلطة وإعادة تشكيل الهياكل السياسية والاجتماعية للدولة، وهو ما ترك آثاراً بعيدة المدى في تاريخ العالم الإسلامي اللاحق (الغضنفری، ٢٠١٠، ص ٤٢٠).

ويرتبط هذا التحول ارتباطاً وثيقاً ببدايات النفوذ التركي في عهد الخليفة المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧هـ / ٨٣٣-٨٤١م)، الذي شجّع على استقدام الأتراك ومنحهم مراتب متقدمة في الجيش، كما قام بنقل عاصمة الخلافة إلى سامراء لضمان أمنهم. وقد مكّنهم ذلك لاحقاً من التدخل المباشر في شؤون الخلافة، وبرزت

مظاهر الفوضى العسكرية والتدخل الأجنبي في تنصيب الخلفاء أو عزلهم بوضوح منذ عهد الخليفة المنتصر بالله (٢٤٧-٢٤٨ هـ / ٨٦١-٨٦٢ م)، لتبدأ مرحلة جديدة من الهيمنة العسكرية على مؤسسة الخلافة العباسية (القفطي، ١٩٦٩، ص ٢١١).

ثالثاً: نكبات الوزراء

شكّل اتساع نفوذ القادة الأتراك أحد أهم العوامل التي أسهمت في تدهور مكانة الوزارة في العصر العباسي، إذ كان العنصر التركي خليطاً من جماعات متعددة، وقد بدأ استخدامهم في الجيش منذ عهد الخليفة المنصور، إلا أن الاعتماد الواسع عليهم تحقق في عهدي المأمون ثم المعتصم بالله، حيث ارتفع عددهم من نحو أربعة آلاف جندي في عهد المأمون إلى قرابة سبعين ألفاً في عهد المعتصم. وتميز هؤلاء الأتراك بشعورهم بأنهم جماعة متماسكة، تربطهم روابط الولاء لقادتهم وللخليفة والدولة، وهو ما منحهم قوة جماعية مؤثرة في صنع القرار السياسي (ابن العمراني، ٢٠٠١، ج ٢، ص ٩٨).

وعلى الرغم من حرص القائد التركي بغا الكبير على تولية خليفة قوي حافظاً على وحدة الأتراك ومصالحهم، فإن الخليفة المستعين بالله لم يكن بتلك القوة، بل اتسم بالضعف والخضوع لتأثير والدته، وقرب إليه القائدين أوتامش وشاهك الخادم، مما أثار معارضة قادة آخرين مثل وصيف وبغا. وقد انتهى هذا الصراع بقتل أوتامش ونهب داره بموافقة الخليفة نفسه، في دلالة واضحة على تدهور هيبة السلطة المركزية (فوزي، ٢٠٠٥، ص ١٤٩).

ولم يستعد المستعين سلطته بعد مقتل أوتامش، إذ سرعان ما حلّ مكانه القائد التركي باغر، الذي شارك في التآمر على الخلافة وكان من المتورطين في المؤامرة ضد الخليفة المتوكل. غير أن كتلة وصيف وبغا تمكّنت أيضاً من التخلص منه بقتله، وهو ما يعكس حالة الصراع الدائم بين القادة الأتراك أنفسهم، وانعكاس ذلك سلباً على استقرار الدولة (ابن سعيد، ١٩٨٣، ج ١، ص ٢٠١).

وقد حاول الخليفة المستعين مقاومة نفوذ القادة الأتراك بوسائل متعددة، فقام بتحصين أسوار بغداد، وحفر الخنادق حولها، وفتح السدود باتجاه سامراء لمنع وصول الجند، كما فرض حصاراً اقتصادياً على سامراء، ونظّم المدافعين عن بغداد من أهلها وبعض الخراسانيين والعيّارين. غير أن الخلاف بين بغا وابن طاهر⁽¹³⁾،

(13) هو الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر الطاهري (توفي ٢٥٣ هـ / ٨٦٧ م)، حاكم بغداد وصاحب الشرطة فيها. لعب دوراً محورياً في الفتنة بين الخليفتين المستعين والمعتز (٢٥١-٢٥٢ هـ)؛ حيث استقبل المستعين بعد فراره من سامراء وقاد الدفاع عن بغداد، إلا أنه تراجع لاحقاً تحت وطأة الحصار العسكري والأزمات الداخلية، فأرغم المستعين على التنازل عن الخلافة للمعتز حقناً للدماء وللحفاظ على مصالح أسرته.

وشعور الأخير بقوة كتلة المعتز، دفعه إلى إرغام الخليفة المستعين على قبول الصلح والتنازل عن الخلافة كرهاً لا طوعاً (ابن العديم، د.ت، ح٣، ص٧٦؛ ابن العماد، ١٩٨٦، ج٥، ص٤٤)

وسار الخليفة المهتدي بالله على نهج مختلف في مواجهة القادة الأتراك، إذ حاول ضرب بعضهم ببعض، وأظهر قدرًا من الحزم والدهاء، فأنشأ قبة للمظالم ذات أربعة أبواب، وجلس فيها للعامة والخاصة، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وحرم النبيذ، ونفى المغنين والمغنيات من سامراء، وقرب العلماء ورفع مكانتهم. غير أن محاولته استخدام سياسة التفريق بين القادة الأتراك باءت بالفشل، إذ فطنوا إلى تدبيره، وتآمروا عليه، مما انتهى بقتله بعد أن خرج لمواجهتهم مستنصرًا بالعامة دون تنظيم كافٍ، فكانت نهايته مثالًا صارخًا لضعف الخليفة أمام القوة العسكرية التركية (ابن العمراني، ٢٠٠١، ج٢، ص٩٨)

وفي عهد المعتصم بالله، فقد الوزراء ما كان لهم من نفوذ في زمن المأمون، نتيجة عاملين رئيسيين: اتساع نفوذ قادة الجيش الأتراك من جهة، وسيطرة الخليفة نفسه على الشؤون السياسية والإدارية من جهة أخرى. ويبرز في هذا السياق مظهران أساسيان في حال الوزراء: ندرة الكفاءة العلمية والإدارية بين وزراء هذا العصر، إذ لم يكن من بينهم من عُرف بسعة العلم وحسن التدبير سوى محمد بن عبد الملك الزيات، في حين كان الفضل بن مروان أول وزراء المعتصم رجلاً غير مؤهل علمياً، سيئ السيرة، قليل الدراية بشؤون الحكم، كما كان أحمد بن عمار بن شاذي - على كثرة ماله - ضعيف الثقافة وقليل الخبرة (مسكويه، ٢٠٠٢، ج١، ص١٤٧؛ مسالم، ١٩٩٣، ج٣، ص٢٩١).

رابعاً: نتائج ظهور منصب أمير الأمراء

أسفر ظهور منصب أمير الأمراء عن جملة من النتائج السياسية والإدارية الخطيرة التي عمّقت أزمة الخلافة العباسية في العصر العباسي الثاني، ويمكن إجمال أبرزها فيما يأتي:

أ- ضعف سلطة الخليفة

أدى استحداث منصب أمير الأمراء إلى تجريد الخليفة من معظم صلاحياته الفعلية، سواء في الجانب الزمني أو الديني، إذ انتقلت السلطة التنفيذية والعسكرية والمالية إلى يد أمير الأمراء، ولم يبق للخليفة سوى اللقب والرمز الديني، مما أفقد الخلافة دورها الحقيقي في إدارة شؤون الدولة (ابن الأثير، ١٩٨٧، ص٢١؛ فوزي، ٢٠٠٥، ص١٦٦).

ب- اشتداد التنافس والصراع بين الأمراء

أجج هذا النظام روح التنافس السياسي بين القادة العسكريين، فبعد أن تولّى محمد بن رائق منصب أمير الأمراء قرابة سنتين، ضعف نفوذه بسبب منافسة الأمراء له، ولا سيما أبو عبد الله البريدي وبجكم أحد قادته،

الذي خرج عليه سنة ٣٢٧هـ / ٩٣٨م، واستولى على بغداد، وانتزع منه إمرة الأمراء، فاضطر ابن رائق إلى الفرار نحو الشام. وقد حكم بكم نحو ثلاث سنوات اتسمت بالفوضى والتدهور، قبل أن يُقتل على يد أحد الأتراك. ومع وفاة الخليفة الراضي، بويع المتقي بالله سنة (٣٢٩هـ / ٩٤٠م)، غير أنه أصبح العوبة بيد القادة المتنافسين، وانتقل منصب أمير الأمراء بين أيديهم دون استقرار، الأمر الذي أدخل بغداد في موجات متتالية من الاضطراب (الدينوري، ١٩٩٩، ص ٣٨١؛ عزام، د.ت، ص ١٨٧).

ج- بروز شخصيات عسكرية متنفذة

أدى هذا النظام إلى بروز شخصيات قوية سيطرت على المشهد السياسي، ومن أبرزها القائد التركي توزون، الذي يُعد من أقوى من تولّى منصب أمير الأمراء في العصر العباسي الثاني، إذ انتزع السلطة من منافسيه الحمدانيين والبريديين، وأجبر الخليفة على الخضوع له، واختار عبد الله بن المكتفي^(١٤) خليفة ولقبه بـ المستكفي بالله. واستمر توزون في السيطرة حتى وفاته، ثم خلفه ابن شيرزاد، إلى أن دخل معز الدولة البويهى بغداد وألغى منصب أمير الأمراء نهائياً (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج ٨، ص ٥٤؛ عزام، د.ت، ص ١٨٨).

د- نقشي الاضطراب والفوضى السياسية

لم تحقق الخلافة العباسية أي استعادة حقيقية من نظام إمرة الأمراء الذي أنشئ في عهد الراضي بالله، بل زاد من حدة الانقسام والفوضى. فعند دراسة عهود الخلفاء الراضي والمتقي والمستكفي، يتضح أن رجال الدولة والقادة العسكريين هم الذين استأثروا بالسلطة، ودخلوا في صراعات متواصلة للسيطرة على منصب أمير الأمراء، الأمر الذي أفقد الدولة استقرارها السياسي وأضعف هيبتها (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج ٨، ص ٥٢؛ عقراوي، د.ت، ص ٢٣).

هـ- تمهيد الطريق لدخول البويهيين

شكل ظهور منصب أمير الأمراء أحد العوامل المباشرة التي مهّدت لدخول بني بويه إلى بغداد، إذ استغل البويهيون حالة التفكك والصراع بين الأمراء، فاستولوا على العاصمة، وبدأ بذلك العصر البويهى الذي خضعت خلاله الخلافة العباسية خضوعاً تاماً لسيطرتهم (ابن كثير، ١٩٩٧، ج ٤، ص ٢٦٩).

(١٤) أبو القاسم عبد الله بن المكتفي بن المعتضد، تولّى الخلافة بعد خلع المتقي بالله، في عهده دخل أحمد بن بويه بغداد وسيطر على الحكم، فنال لقب معز الدولة، واقتصر دور الخليفة على الشرعية الشكلية، عُزل المستكفي وسُجن حتى وفاته (الذهبي، ١٩٨٥، ج ١٠، ص ٢٩١)

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والاقتصادية

لم تقتصر آثار الصراعات السياسية والعسكرية في العصر العباسي الثاني على المجال السياسي فحسب، بل امتدت لتطال البنيتين الاجتماعية والاقتصادية للدولة العباسية، مخلفة آثاراً عميقة أسهمت في تسريع مظاهر الضعف والتفكك. فعلى الصعيد الاجتماعي، أدت هذه الصراعات إلى تقادم الانقسامات العرقية والمذهبية داخل المجتمع العباسي، حيث استغل بعض القادة، هذه الانقسامات لتعزيز مواقعهم السياسية والعسكرية، الأمر الذي عمق الشرخ الاجتماعي وأضعف وحدة الدولة (الدوري، د.ت، ص ١٨٩؛ سيديو، ١٩٤٨، ص ٢٤٠).

كما أسهم تزايد نفوذ الفئات العسكرية، ولا سيما الغلمان والمرتزة، في إحداث تحولات جوهرية في البنية الاجتماعية، إذ أصبحت هذه الفئات تؤدي دوراً متعاضداً في الحياة السياسية والاجتماعية، على حساب النخب التقليدية من العرب والفرس، الذين تراجع تأثيرهم تدريجياً في إدارة شؤون الدولة (ابن خلدون، ١٩٩٩، ج ١، ص ٥٧؛ مدحت، ٢٠٠٥، ص ٥٢؛ عويس، ١٩٧٧، ص ١١٩).

ومن أبرز الآثار الاجتماعية المترتبة على نكبات الوزراء في العصر العباسي الثاني شيوع حالة من عدم الاستقرار والخوف والاضطراب داخل المجتمع، مما أدى إلى تعطل الحياة المدنية، وعجز الناس عن ممارسة أعمالهم في أجواء من الأمن والاستقرار. وقد انعكس ذلك على تفكك الروابط الاجتماعية بين الطبقات المختلفة، ولا سيما عندما طالت النكبات أسر الوزراء وأقاربهم وحواشيهم، كما حدث مع أبناء الوزير سليمان بن وهب، الذين سُجنوا ونُهبت أموالهم ودورهم سنة (٢٦٤هـ / ٨٧٨م)، وهو ما خلف آثاراً نفسية واجتماعية بالغة في المجتمع العباسي (الطبري، د.ت، ج ٨، ص ١٦١).

وشهد العصر العباسي الثاني اضطراباً شديداً في مؤسسة الوزارة، التي تُعد ثاني أهم منصب في الدولة بعد الخلافة، إذ لم تكن النكبات التي تعرّض لها الوزراء - من عزل وسجن ومصادرة وقتل - مجرد أحداث سياسية معزولة، بل كانت لها انعكاسات مباشرة على النسيج الاجتماعي والحياة الاقتصادية. فقد أدت هذه النكبات إلى زعزعة ثقة العامة بمؤسسات الدولة، حين رأوا الوزراء، الذين يفترض بهم إدارة شؤون الرعية، يتعرضون للإهانة والتنكيل عند كل تغير في موازين القوى (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج ٤، ص ٨٩؛ ياقوت الحموي، ١٩٩٣، ج ٣، ص ٦٦).

كما أدت الفوضى السياسية إلى تقشي الفتن والصراعات الداخلية داخل المدن، ولا سيما نتيجة تنافس القادة العسكريين - وبخاصة الأتراك - على السيطرة على منصب الوزارة. وأسهم تدخل النساء والخدم وأصحاب النفوذ في شؤون الدولة في تعميق الفساد الإداري، حيث أصبحت المناصب تُمنح بالمال والولاء لا بالكفاءة،

مما أدى إلى تولية أشخاص غير مؤهلين لمناصب حساسة، وانتشار الظلم وسوء الإدارة (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ٣، ص ٢٤١).

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد كانت آثار هذه الصراعات أشد تدميرًا، إذ أدت الأزمات المالية المتكررة إلى تفاقم نكبات الوزراء، وفي الوقت نفسه كانت نتيجة مباشرة لها. فقد لجأ الوزراء، في محاولاتهم لتغطية نفقات الجند ورواتبهم المتزايدة، إلى فرض ضرائب باهظة أو مصادرة أموال الوزراء السابقين، مما أرق كاهل المجتمع، وأدى إلى تدهور مستوى المعيشة، وخلق حلقة مفرغة من عدم الاستقرار المالي والسياسي (ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج ٨، ص ٣٥؛ شعبان، ١٩٧٥، ص ٩١-٩٣).

وتسببت النزاعات المستمرة في تراجع الاقتصاد العباسي، ولا سيما في العراق وخراسان، حيث تضررت الزراعة والتجارة نتيجة انعدام الأمن، وعجز التجار والمزارعين عن تأمين أرزاقهم في ظل تهديدات الجنود المتمردين والقادة المحليين. كما استنزفت تكاليف الجيوش والتمردات خزينة الدولة، مما دفع إلى زيادة الضرائب على السكان، وأسهم في تعميق الفقر والركود الاقتصادي (الطبري، د.ت، ج ٨، ص ١٨٩؛ الخربوطلي، ١٩٦٧، ص ١٤٥).

وقد أدى استيلاء القادة العسكريين وأمرء الأمراء على موارد الدولة إلى شبه إفلاس لبيت المال، إذ تحولت أموال الخراج والضرائب من خدمة مصالح الدولة والرعية إلى إثراء القادة المتنفذين. ونتيجة لذلك، عجزت الدولة عن دفع رواتب الجند بانتظام، مما دفعهم إلى السلب والنهب، وشلّ الحركة التجارية وأصاب الأسواق بالكساد (الأصفهاني، د.ت، ص ٥٦٦).

كما أسهم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في توقف حركة التطور العمراني والصناعي والزراعي التي كانت سمة من سمات العصر العباسي الأول، إذ أحجم الناس عن الاستثمار والإنتاج خوفاً من المصادرة والنهب، مما أدى إلى ركود اقتصادي شامل وانحسار مظاهر الازدهار الحضاري (سيديو، ١٩٤٨، ص ٢٤٠).

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار المدة الممتدة بين (٢٣٢-٢٥٦ هـ / ٨٦٤-٨٧٠ م) مرحلة حرجة في تاريخ الدولة العباسية، إذ شهدت صراعات سياسية وعسكرية زعزعت استقرار الخلافة، وأضعفت سلطتها على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولم تكن هذه الصراعات مجرد تنافس على الحكم، بل نتاجاً لتحولات بنيوية عميقة في توزيع النفوذ داخل المجتمع العباسي، حيث أدى تصاعد النفوذ العسكري - ولا سيما التركي والفارسي - إلى تآكل السلطة المركزية للخلافة، وتعميق الانقسامات الاجتماعية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو ما مهد لمرحلة جديدة من الضعف في تاريخ الدولة العباسية.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، الذي تتبع مسار " التنافس على منصب امير الامراء وأثره في العصر العباسي الثاني (٢٣٢-٣٣٤هـ / ٨٤٧-٩٤٥م) " نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تُبرز عمق الأزمة البنيوية التي ضربت الخلافة العباسية في تلك الفترة المفصلية من تاريخها.

١. كشف البحث في تمهيده عن طبيعة العصر العباسي الثاني، الذي اتسم بتحويلات جذرية في مركز القوة، حيث بدأ الاعتماد المتزايد على العنصر التركي في الجيش كوظيفة عسكرية، ثم سرعان ما تحول إلى هيمنة سياسية شبه كاملة. هذه العلاقة الملتبسة بين الخلفاء والقادة الأتراك شكلت الأرضية التي نمت عليها بذور الصراع المستقبلي.

٢. تعمق في تحليل آثار هذه الصراعات، مبيناً أن استحداث منصب "أمير الأمراء" عام ٣٢٤هـ لم يكن حلاً، بل كان تتويجاً للأزمة؛ حيث أصبح هذا المنصب هو الجائزة الكبرى التي دار حولها صراع دموي بين القادة، مما أدخل الدولة في دوامة من الفوضى السياسية الداخلية. لقد أدت نكبات الوزراء المتتالية، التي كانت نتيجة مباشرة لهذا التنافس، إلى شلل الإدارة المركزية، وتدهور الأحوال السياسية، وإلى جانب الكثير من العوامل الأخرى كان منصب امرة الامراء قد فتح الباب امام ظهور دويلات انفصالية في اطراف العالم الإسلامي.

٣. ولم يقتصر الأثر على الجانب السياسي، بل امتد ليشمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث أدت مصادرة أموال الوزراء والموظفين، وعدم استقرار السلطة، إلى تدهور الزراعة والتجارة، وانتشار الفقر والاضطرابات الاجتماعية، مما رسم صورة قاتمة لدولة تآكلت من داخلها قبل أن تسقط بيد القوى الخارجية.

٤. إن التنافس المحموم على منصب "إمرة الأمراء" كان المحرك الأساسي الذي قضى على ما تبقى من سلطة للخليفة والوزير، وحول الدولة من خلافة مركزية قوية إلى مجرد رمز ديني تحت رحمة أمراء الحرب، وهو ما مهد الطريق في نهاية المطاف لدخول البويهيين بغداد عام ٣٣٤هـ وبداية عصر جديد من الهيمنة الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر التاريخية

- ١- ابن الأثير، عز الدين بو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٣٠هـ—)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧.
- ٢- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ—)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
- ٣- ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، المقدمة، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٩.
- ٤- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ—)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الثقافة، لبنان، د.ت.
- ٥- ابن سعيد، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسيني الطالبني المعروف بالشريف الإدريسي (ت ٥٦٠هـ)، نزهة المشتاق، ط٢، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣.
- ٦- ابن العديم، كمال الدين عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي (ت ٦٦٠هـ—)، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: د. سهيل زكار، ط١، دار الفكر، القاهرة، د.ت.
- ٧- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ—)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ١٩٨٦.
- ٨- ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد (ت ٥٨٠هـ—)، الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، ط١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٩- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ—)، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٩٩٧.
- ١٠- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣.

- ١١- ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ١٢- الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد (ت ٣٣٤هـ)، تاريخ الموصل، تحقيق: علي حبيه، القاهرة، ١٩٦٧.
- ١٣- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد الأموي القرشي (ت ٣٥٦هـ)، مقاتل الطالبين، ط١، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ١٤- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، ط١، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ١٥- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت ٢٨٢هـ)، الأخبار الطوال، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٣٠هـ.
- ١٦- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.
- ١٧- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣.
- ١٨- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، ط٢، مكتبة نزار مصطفى الباز، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٩- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٢٠- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٢١- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ)، إنباه الرواة، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٢٢- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت ٣٥٠هـ)، الولاة والقضاة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣.

- ٢٣- المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ—)، مروج الذهب ومعادن الجواهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٩.
- ٢٤- مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ—)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٢٥- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣.
- ٢٦- اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن أبي واضح (ت ٢٩٢هـ—)، تاريخ اليعقوبي، ط٢، مطبعة العزي، النجف، ١٩٩٨.

ثانياً: المراجع

١. ابراهيم أيوب، التاريخ العباسي السياسي والحضاري، ط١، دار الكتاب العالمي بيروت، ١٩٨٩م.
٢. إبراهيم سليمان الكروي، البويهيون والخلافة العباسية، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.
٣. أحمد محمد عدوان، الدولة الحمدانية، ط١، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، الجماهيرية الليبية، ١٩٨١.
٤. أحمد مختار العبادي، التاريخ العباسي والفاطمي، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الإسكندرية وبيروت العربية، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
٥. جورج مقدسي، نشأة النظام البيروقراطي في الدولة العباسية، ط١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.
٦. حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، ط٣، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٦٢.
٧. حسين مؤنس، المجتمع الإسلامي في العصر العباسي، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
٨. علي ظريف الاعظمي، الدول الفارسية في العراق، ط١، الطوبجي، بغداد، ١٩٢٧.
٩. خالد عزام، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العباسي، ط١، دار أسامة النشر والتوزيع، الأردن عمان، ٢٠٠٩.
١٠. رشاد كمال عقراوي، العصر العباسي، كلية التربية الأساسية، جامعة صلاح الدين.
١١. السيد عبد العزيز مسالم، العصر العباسي الأول، ط١، مؤسسة شباب الجامعة-القاهرة، ١٩٩٣.

١٢. سيديو، تاريخ العرب العام، إمبراطورية العرب، حضارتهم مدارسهم الفلسفية والعلمية والأدبية، نقله إلى العربية: عادل زعيتر، (د.ط)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٤٨م.
١٣. شوقي ضيف، العصر العباسي الثاني، ط٢، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٩٦.
١٤. صابر محمد دياب حسين، الدولة الإسلامية في العصر العباسي، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.
١٥. صالح أحمد العلي، سامراء دراسة في النشأة والبنية السكانية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بغداد، ١٩٩٦.
١٦. عبد الباري محمد الطاه، فرسان الخلافة في العصر العباسي الأول، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩.
١٧. عبد العزيز الدوري، العصر العباسي الأول، ط٣، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٧.
١٨. عثمان سيد أحمد إسماعيل البيلي ثلاثية الحكم في العصور العباسية الخلافة والسلطة والدولة، قدم له: إبراهيم بيضون، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.
١٩. علي حسني الخربوطلي، تاريخ الدولة العباسية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧.
٢٠. فاروق عمر فوزي، الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي، ط١، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
٢١. فاروق عمر فوزي، الخلافة العباسية، ط٢، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.
٢٢. فوزي مصطفى، محمد النهار، تاريخ العصر العباسي والاندلسي السياسي والحضاري، ط١، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٢.
٢٣. محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العباسية، ط٧، دار النفائس، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.
٢٤. محمد عبد الحفيظ المناصير، الجيش في العصر العباسي الأول، ط١، دار الاضواء عمان-الأردن، ٢٠٠٠.
٢٥. محمد عبد القادر العثماني، تاريخ الدولة العباسية، ط١، دار الكتب العلمية، القاهرة، ١٩٩٥.
٢٦. محمد عويس، المجتمع العباسي من خلال كتابات الجاحظ، (د. ط)، دار الثقافة للطباعة، ١٩٧٧م.
٢٧. محمد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، ط١، الرافدين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٢٨. مدحت محمد عبد النعيم، تاريخ الدولة العباسية - العصر العباسي الثاني - عصر نفوذ الأتراك والعصر البويهي، ط١، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٥م.
٢٩. يوسف العث، تاريخ عصر الخلافة العباسية، ط٩، دار الوفاء، بيروت، ٢٠٠٩.
٣٠. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون تحقيق: محمد شرف، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٤١

ثالثاً: الدوريات

١. صهيب حازم عبد الرزاق الغضنفر، الوزراء (في العصر العباسي من خلال كتاب الفرج بعد الشدة للمحسن التنوخي)، كلية التربية، جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠١٠.
٢. محمد عبد الحي شعبان، الحركات العسكرية في العصر العباسي، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٧٥م.
٣. محمد عثمان عبد الجليل، الجذور التاريخية لدور الأتراك في اضمحلال الدولة العباسية، المجلة التاريخية المصرية، العدد (٥٦) لسنة (٢٠٢٢).
٤. د. محمد عيساوي، العصر العباسي الثاني بين سلطة النفوذ التركي والزحف الزنجي، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد الرابع، الجزء الثاني، ٢٠١٧م.